الحادة التي تمخضت عنها مذابح ايلول ٧٠ .

ثانيا : استتبع ذلك طرح فكرة التخلي عن مناطحة الفلسطينيين في تقرير مصير الضفة الغربية بعد ان جرى الحديث عن تسوية وشبكة غير مأمونة قد تطيح برأس النظام .

ثالثا : احكام قبضة النظام على السلطة وقيامه بتحسين الاوضاع الاقتصادية بانتهاج خط التنمية القائم على فرض مزيد من هيمنة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وهو ما اصطلحت مصادر السلطة على تسميته « بالاختيار الثالث » أي الاختيار الواقع بين النظام الرأسمالي الحر والاختيار الاشتراكي .

رابعا : الارتباط بالامبريالية وفق مفاهيم وصيغ اكثر صلابة وذلك على النمط الكاوكي في جنوب فيتنام حيث تعدو مصادر القوة الذاتية « للنظام العميل » وقدرته على ان يلعب دورا حيويا في المنطقة من شأنها ان تعيد التوازن في علاقته بالدوائر الامبريالية وتطغي عليها شيء من الندية والحاجة المتبادلة .

ان تلك المطالب التي انصبت على ضرورة اجراء بعض التعديلات في القيادة السياسية والعسكرية وتشكيل حكومة عسكرية هي الاكثر دلالة على الاتجاه السالف الذي حاول اصحابه بحركة التمرد تشكيل ضاغط قوي على الملك للرضوخ لتلك الطلبات ، وهذا ما يفسر عدم وقوع صدامات مسلحة بين الوحدات العسكرية وعدم اختيار الملك اسلوب العنف بالسيطرة على التمرد بل آثر الفصل بين المطالب المعيشية للجنود والاهداف السياسية للتمرد ، فتحرك بسرعة باتجاه تلك المطالب المعيشية محاولا تلبيتها ليكسب ورقة رابحة من يد خصومه ، بعد ان جرى استخدام تلك المطالب بحذق نتيجة الازمة الاقتصادية الخانقة واوضاع الفساد ، وارتفاع تكاليف المعيشة في البلد ، فقام الملك بعدة خطوات على هذا الصعيد منها :

١ ــ عقد الاجتماعات اليومية مع كبار مسؤولي الدولة والجيش وزيارته لكافة الوحدات والاسلحة والتحدث الى افرادها .

٢ ــ اقرار الزيادة الفورية لكافة مراتب القوات المسلحة في الجيش والامن العام وقد حمل هذا الخزينة مبلغ مليون و٨٠٠ الف دينار في ميزانية سنة ٧٤ .

٣ ــ الاعلان عن انشاء وزارة تموين عهدت مسؤوليتها الى صادق الشرع ــ الضابط السابق ــ واتخذت بعض الاجراءات لتأمين وجود المواد الغذائية الاساسية في الاسواق كالسكر ، الرز ، الطحين ، واللحم باسعار معقولة .

٤ ــ الاتفاق مع الحكومة الرومانية لاجراء البحث عن البترول في الاردن بعد ان ذكر الملك بأن « جميع التقارير تبشر بوجود البترول وان كافة الطاقات والموارد الطبيعية من الواجب استخدامها لرفاهية المواطنين » ! (الدستور الاردنية ٢٢ شباط ٧٤) .

من جهة اخرى فقد كان أمام الملك لمواجهة حركة التمرد القيام بجملة تعديلات في القيادة العسكرية تستهدف تعزيز وضعه . ومن الواضح انه مهد الى ذلك بالادعاء بان حركة المقاومة كانت وراء احداث الزرقاء وذلك ليعطي لنفسه التغطية الكافية لضرب خصومه السياسيين فجرى تسريح عدد من كبار الضباط واحالتهم على التقاعد شملت مساعدي رئيس هيئة الاركان للعمليات والادارة اللواء سليمان قندح واللواء محمد الحاج حسن وأعلن الملك عن تعيينات جديدة في ضوء تنظيم جديد للقيادة العامة للقوات المسلحة منها : تعيين اللواء الركن محمد ادريس مساعدا لرئيس هيئة الاركان العامة للعمليات ، اللواء الركن ابراهيم ايوب مساعدا للادارة، الزعيم الركن راكان عناد الجازي مساعدا للقوى البشرية ، والزعيم الركن عبد الهادي المجالي مساعدا للتخطيط (الدستور الاردنية ٧٤/٢/٢٦). هذا في الوقت الذي جرى فيه دعم لكل من رئيس هيئة الاركان الشريف زيد ورئيس الوزراء زيد الرفاعي اللذين طالب المتمردون باقصائهما ، فمنح الملك وساما رفيعا للشريف زيد « تقديرا لجهوده في تحديث الجيش » ، وتراجع الحديث عن احتمال اجراء تعديل وزاري برئاسة حمد الفرحان او بهجت التلهوني .

*

في ظل تلك الاحداث التي شهدتها الاردن صدرت الارادة الملكية بالموافقة على قانون ميزانية الدولة لعام ٧٤ في ١٢ شباط (فبراير) بعد ان جرى اقرارها من قبل مجلس الاعيان والنواب وقد بلغت الواردات المقدرة في الميزانية ١٥٣ مليونا و٦٧ الف دينار والنفقات ١٦٥ مليون و٦٦٧ الف دينار أي